75

ورقة تقدير موقف

العنف والجريمة في الداخل الفلسطينيّ: أحداث سخنين بوصفها تحوُّلًا في أنماط الاحتجاج السياسيّ لدى فلسطينيّي الداخل

علي رائف زبيدات

آذار 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 75

العنف والجريمة في الداخل الفلسطينيّ: أحداث سخنين بوصفها تحوُّلًا في أنماط الاحتجاج السياسيّ لدى فلسطينيّي الداخل

علي رائف زبيدات

كاتب وأكاديميّ، حاصل على ماجستير في الأدب العربيّ والدراسات الثقافيّة من جامعة حيفا، يكتب في عدد من المواقع والمنصّات الثقافيّة

حقوق النشر محفوظة 2026

مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

تشهد البلدات العربيّة في الداخل الفلسطينيّ، منذ أكثر من عَقد، انتشارًا وتصعيدًا متواصلًا في مظاهر وأحداث العنف والجريمة، تَمَثَّلَ في ارتفاع معدّلات جرائم القتل، وانتشار السلاح غير المرخّص انتشارًا واسعًا، وتنامي أنماط الجريمة المنظَّمة، بما في ذلك الابتزازُ وفرضُ ما يُعْرَف برسوم الخاوة/ الإتاوة. وقد تحوّلت هذه الظاهرة تدريجيًّا من حوادث متفرّقة إلى واقع يوميّ يطول مختلِفَ مَناحي الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويفرض نفسه بوصفه أحد أكثر التحدّيات التي يواجهها المجتمع العربيّ في الداخل الفلسطينيّ إلحاحًا. وعلى امتداد هذه السنوات، رافق هذا التصاعدَ خطابٌ رسميٌّ حكوميّ متكرّر يؤكّد الالتزام بمكافحة الجريمة وتعزيز سيادة القانون، إلى جانب الإعلان عن خطط وبرامج حكوميّة متعاقبة لمعالجة الظاهرة. بَيْدَ أنّ الفجوة بين هذا الخطاب والواقع الملموس بقيت واسعة، كما عكستها المؤشّرات الإحصائيّة المتراكمة والتجارب اليوميّة المُعاشة للفلسطينيّين سكّان البلاد، الأمر الذي أسهَمَ في تعميق الشعور بانعدام الأمان وفقدان الثقة بفاعليّة السياسات المتّبَعة. وفي هذا الصدد، ما عادَ يُنظر إلى العنف بوصفه أزمة عابرة أو باعتباره خللًا اجتماعيًّا محدودًا، بل بوصفه مسألةً بنيويّة مركّبة، تتقاطع فيها السياسات الإسرائيليّة مع التحوُّلات الداخليّة في البُنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة، الأمر الذي لم يُنتِج حالة من التآكل في منظومات الأمان المجتمعيّ فحسب، بل دفع قِطاعات متزايدة داخل المجتمع العربيّ إلى البحث عن أشكال مواجَهة جديدة تتجاوز المعالَجات الفرديّة والنداءات التقليديّة، وتفتح المجال أمام حراكات جماعيّة تسعى إلى كسر منطق الاعتياد على العنف.

في هذا السياق العامّ، برزت أحداث مدينة سخنين بوصفها لحظةً دالّةً في مسار التفاعل مع مسألة العنف والجريمة في الداخل الفلسطينيّ، لا من حيث اتّساع رقعة الاحتجاجات التي شهدتها المدينة فحسْب، بل كذلك من حيث طبيعة هذه الاحتجاجات ومساراتها. تبحث ورقة تقدير الموقف الحاليّة هذه في خلفيّات ودلالات وانعكاسات الحراك/ الهبّة الشعبيّة الذي انطلقت شعلته من سخنين، وتقرأه بوصفه إشارة إلى طَوْر جديد محتمَل في الحراك الشعبيّ ضدّ الجريمة.

الجريمة المنظَّمة والعنف في الداخل الفلسطينيّ

نزعت المقارَبات التحليليّة في السنوات الأولى من ظهور الجريمة في المجتمع العربيّ إلى التعامل معها بوصفها ظاهرة اجتماعيّة داخليّة، تُعْزى إلى تفشّي العنف، وتفكُّك القِيَم الأُسَريّة وضعف البُنى التقليديّة أو تقصير القيادات المحلّيّة. وبالتالي، أكّدت تلك المقارَبات على أهمّيّة تعزيز الوجود الشُّرَطيّ، وعلى تشديد أدوات الردع، دون مساءلة الشروط البنيويّة الأوسع التي أسهمت في إنتاج الظاهرة وتطبيعها. ولكن ومع استمرار الظاهرة وتصاعدها، استأنفت بعض المقارَبات الأكاديميّة والسياسيّة الفلسطينيّة على محدوديّة هذا التفسير.[1] فقد أكّدت بعض المقارَبات الأكاديميّة أنّه لا يمكن فَهْم تصاعد الجريمة داخل المجتمع الفلسطينيّ بمعزل عن شروط تاريخيّة ومؤسَّسيّة مُتراكمة من التحوُّلات السياسيّة والاقتصاديّة

1. يجدر بالإشارة أنّ المقارَبات الإعلاميّة والسياسيّة والأكاديميّة الإسرائيليّة السائدة ما زالت تتبنّى هذا المنظور، بل تتجاوزه كذلك لتقدّم الجريمة داخل المجتمع العربيّ ضمن إطار أمنيّ يوسّع دائرة التهديد ويعزّز المقارَبات الشُّرَطيّة، وينقل المساءلة من مستوى السياسات العامّة إلى قيادات المجتمع العربيّ. للاستزادة حول الموضوع، راجِعوا: غزّاوي، ساهر. (2026، آذار). الخطاب الإسرائيليّ حول الجريمة في المجتمع العربيّ: الأَمْنَنَة وإعادة تعريف المسؤوليّة، ورقة تقدير موقف. مدى الكرمل.

والاجتماعيّة معًا.[2] وفي دراسة صدرت مؤخَّرًا تدّعي الباحثتان نيفين علي صالح ونهاية داوود أنّ العنف في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل يتّخذ طابعًا مكثَّفًا ومطَبَّعًا في الحياة اليوميّة، في ظلّ تهميش مزمن، ونقص في الموارد، وفجوات عميقة بين السياسات المعلَنة وممارسات المؤسَّسات الفعليّة. وتُبيِّن الدراسة أنّ هذا الواقع لا ينعكس في ارتفاع حدّة العنف وانتشاره فحسب، بل كذلك في تآكل الثقة بالمؤسَّسات الرسميّة، وفي نشوء أنماط تعامُل بديلة داخل المجتمع نفسه، تسعى إلى توفير الحماية أو تسوية النزاعات خارج الأُطُر القانونيّة. من هذا المنظور، يغدو العنف تعبيرًا عن اختلال بنيويّ مركَّب، تتداخل فيه مسؤوليّة الدولة عن الإهمال وضعف الحماية، مع تحوُّلات داخليّة في البُنى الاجتماعيّة التي وجدت نفسها مضطرّة إلى التكيُّف مع هذا الفراغ المؤسَّسيّ، وهو ما يفتح المجال لقراءة أحداث سخنين بوصفها تجاوزًا للاحتجاج الاجتماعيّ التقليديّ نحو مساءلة أعمق لمصادر العنف وأُطُر إنتاجه.[3]

إضافة إلى ما تقدّم، برزت قراءات عدّة تحاول تفسير كيفيّة تحوُّل هذه القضيّة في الخطاب السياسيّ والإعلاميّ الإسرائيليّ من مسألة اجتماعيّة–مدنيّة إلى مسألة أمنيّة. في هذا الشأن، يشير الباحث ساهر غزّاوي إلى أنّ الجريمة داخل المجتمع العربيّ خضعت خلال العَقد الأخير لعمليّة **أَمْنَنَة**، أي إعادة تعريفها في الخطاب العامّ بوصفها تهديدًا أمنيًّا للنظام العامّ ولِـ "سيادة الدولة". وَفْق هذا التحليل، لا تقتصر عمليّة الأَمْنَنَة على توصيف المشكلة، بل تشمل أيضًا إعادة ترتيب أدوات التعامل معها، بحيث يجري تقديم الحلول الأمنيّة (تعزيز الشرطة؛ توسيع صلاحيّاتها؛ تكثيف أدوات الردع) باعتبارها الاستجابة الأساسيّة، في مقابل تراجع النقاش حول العوامل البنيويّة المرتبطة بالتمييز، وتوزيع الموارد، وضعف البنى المؤسَّسيّة في البلدات العربيّة.[4]

وتكمن أهمّيّة هذا التحليل في أنّه يكشف كيف يؤثّر إطار تعريف المشكلة في طبيعة النقاش العامّ حول سُبُل مواجهتها. فعندما تُؤطَّر الجريمة ضمن خطاب أمنيّ، يجري التعامل معها بوصفها قضيّة ضبط وسيطرة، لا بوصفها نتيجة لمسار تاريخيّ من السياسات البنيويّة والإقصاء المؤسَّسيّ. من هذا المنظور، يمكن النظر إلى احتجاجات مثل تلك التي شهدتها سخنين لا على أنّها رفض لواقع العنف ذاته فحسْب، بل على أنّها كذلك رفض ضمنيّ لطريقة اختزال القضيّة في مقاربة أمنيّة ضيّقة. فالحراك الشعبيّ يعيد طرح الجريمة كقضيّة اجتماعيّة–سياسيّة تتعلّق بالأمن المجتمعيّ والعدالة المؤسَّسيّة، وهو ما يفتح المجال لمساءلةٍ أوسع بشأن دَوْر الدولة وسياساتها في إنتاج الشروط التي سمحت بتفاقم الظاهرة.

في ضوء هذا التراكم، يمكن النظر إلى أحداث سخنين بوصفها لحظة تكثيف بارزة في مسار الاحتجاج على العنف والجريمة داخل الداخل الفلسطينيّ، لا بوصفها قطيعة مع ما سبقها من حراكات، بل باعتبارها امتدادًا لها ضمن شروط مختلفة. فقد شهدت السنوات الأخيرة حراكات متعدّدة -من بينها الحراك الفحماويّ الموحَّد، والحراك النسائيّ في طمرة- طرحت بدَوْرها مساءلات تتجاوز المَطالب الأمنيّة المباشرة إلى نقد أوسع للبُنى المؤسَّسيّة والاجتماعيّة المنتِجة للعنف. بَيْدَ أنّ ما ميّز أحداث سخنين كان التقاء عناصر عدّة في زمن

---

2. مصطفى، مهنّد (محرّر). (2022). **الفلسطينيّون في إسرائيل: مقاربات نظريّة وتطبيقيّة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل**. حيفا: مدى الكرمل؛ بلعوم، وئام؛ وآخرون. (2022). **العنف والجريمة لدى الشباب في الداخل الفلسطينيّ: عوامل وسياقات**. حيفا: جميعّة الشباب العرب- بلدنا؛ عنبتاوي، خالد. (2025). الجريمة المنظمة ووجوهها الثلاثة لدى فلسطينيي 48. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 144؛ زعبي، همّت. (2026). **الجريمة المنظّمة في مناطق 48: المحلي و"الحوكمة العنيفة" والفعل الجماعي**. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 146.

3. Darawshy, Neveen Ali-Saleh; & Daoud, Nihaya. (2026). Community Violence in Palestinian-Arab Society in Israel: Challenges for Arab Social Service Directors. **British Journal of Social Work**.

4. غزّاوي، ساهر. مرجع رقم 1.

قصير: تصاعد مكثّف للعنف المرتبط بالخاوة؛ فعْل علنيّ كَسَر نمط الصمت الفرديّ؛ انتقال سريع إلى إضراب شامل؛ نقْل الاحتجاج إلى مركز اتّخاذ القرار. هذا التسلسل المتسارع منح الأحداث طابعًا مركَّبًا جمع بين المطالَبة بالحماية الفوريّة وطرح أسئلة أعمق حول مسؤوليّة الدولة، وحدود التنظيم الاجتماعيّ الداخليّ، وطبيعة العلاقة بينهما. وبذلك، تُفهَم سخنين لا بوصفها استثناءً أو نقطة بدء، بل بوصفها لحظة كاشفة أعادت ترتيب عناصر كانت حاضرة في حراكات سابقة، ووضعتها في إطار أكثر وضوحًا واتّساعًا. أضف إلى ذلك أنّ انتقال الاحتجاج لاحقًا إلى فضاءات خارج البلدات العربيّة -وبخاصّة إلى تل أبيب- لا يمكن فصله عن محاولة واعية لإخراج القضيّة من حيّزها "المحلّيّ" أو "الداخليّ"، وطرحها بوصفها مسألة سياسيّة-اجتماعيّة عامّة، تتّصل بأنماط التعامل المؤسَّسيّ مع المجتمع العربيّ.

وفي الوقت ذاته، تَفْتح هذه الأحداثُ المجالَ أمام مساءلة موازية للبُنى الاجتماعيّة الداخليّة، التي تفاعلت مع الإهمال المؤسَّسيّ، وطوّرت آليّات تكيُّف وتنظيم بديلة، أسهَمَ بعضها في الحدّ من العنف، فيما أسهم بعضها الآخَر في إعادة إنتاجه. من هنا، تبرز الحاجة إلى قراءة أحداث سخنين لا بوصفها احتجاجًا ضدّ العنف فحسْب، بل كذلك بوصفها مؤشّرًا على تحوُّلٍ محتمَل في أنماط الفعل الجماعيّ، وفي حدود المساءلة التي بات المجتمع العربيّ يطرحها على نفسه وعلى الدولة في آنٍ واحد.

شرارة وبداية الأحداث

جاءت التحرُّكات في سخنين على خلفيّة تراكُمٍ طويل من مَظاهر العنف اليوميّ، شمل إطلاق النار، وإحراق المَرْكبات، وابتزاز أصحاب مَصالح على خلفيّة ما يُعْرَف بالخاوة/ الإتاوة، وهو ما جعل الشعور بانعدام الأمان يتجاوز الحيّز الفرديّ ليطول بنْيةَ المدينةِ الاجتماعيّةَ والاقتصاديّةَ كلَّها. ومع اتّساع هذا الضغط، انتقلت شرائح واسعة من السكّان من حالة التكيُّف القسريّ أو الصمت الحَذِر إلى الفعل الجماعيّ العلنيّ، في محاولة لكسر اعتياديّة العنف وإخراجه من كونه شأنًا محلّيًّا مغلقًا إلى قضيّة عامّة تستدعي المواجهة.

المقصود بهذا أنّه لا يمكن أن نقرأ أحداث سخنين على أنّها استجابةٌ آنيّة لحادثة محدَّدة، بل هي نتاج لحالة تراكميّة من التآكل في الإحساس بالأمان، وما رافق ذلك من إدراك متزايد أنّ العنف لم يَعُدْ مسألة هامشيّة، بل بات يمسّ أُسُس العيش الكريم والآمن، والاستقرار الاجتماعيّ في المدينة .وقد شهدت مدينة سخنين، خلال الفترة التي سبقت الاحتجاجات الواسعة، تصاعدًا متدرّجًا في كثافة الأحداث المرتبطة بالعنف والجريمة المنظَّمة، تجاوز من حيث التواتر والأثر ما اعتاده السكّان في مراحل سابقة، ممّا دفع ببلديّة سخنين إلى إصدار بيان تُشير فيه إلى قلّة حيلتها بعد استنفادها جميع الأدوات الممْكنة لمواجهة الظاهرة؛[5] إذ تكرّرت في المدينة، وبفواصل زمنيّة قصيرة، حوادث إطلاق نار في أحياء سكنيّة، وإحراق مَرْكبات، وتهديد أصحاب مصالح تجاريّة، في سياق ارتبط بما يُعْرَف محلّيًّا برسوم الحماية أو "الخاوة".[6] وبمرور الوقت، لم تَعُدْ هذه الحوادث مجرّد وقائع منفصلة، بل أصبحت جزءًا من نمط ضاغط ومتراكم، أسهَمَ في خلق مُناخٍ عامٍّ من القلق وعدم الاستقرار، وانعكس مباشرة على الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المدينة؛ إذ تراجعت حركة الزبائن في بعض المناطق التجاريّة خشية الاحتكاك أو التورُّط، وارتفعت كلفة العمل غير المباشرة نتيجة الخوف من الاستهداف أو الابتزاز، وتعزّزت مظاهر الحذر والانسحاب من الحيّز العامّ، وذلك عبْر تقليص النشاطات المسائيّة أو الامتناع

5. قراقرة، ورد. (2025، 28 كانون الأول). بلدية سخنين: استنفدنا كل الأدوات والعنف يتفاقم بسبب تقاعس الشرطة. ناس.

6. شرون، ينيف. (2025، 12 كانون الأول). حالات إطلاق نار في كل مساء، تهديدات وإهمالات الدولة: سخنين وقرى المنطقة تحت العنف الذي يتفشى. دڤار.

عن المبادرات الاستثماريّة الجديدة. وعلى الصعيد الاجتماعيّ، أسهَمَ تكرار الحوادث في إضعاف الإحساس بالأمان الجماعيّ، ووسّع فجوة الثقة بين السكّان ومؤسَّسات إنفاذ القانون، وهو ما عمّق الشعور بأنّ العنف بات عنصرًا حاضرًا في الحياة اليوميّة لا استثناءً عابرًا.

في هذا الصدد، اتّسعت دائرة الاستهداف لتشمل أصحاب محالّ تجاريّة ومشاريع صغيرة، تَعرَّضَ بعضهم لتهديدات مباشرة أو غير مباشرة في حال رفضهم دفع مبالغ ماليّة لقاء ما يُقدَّم بوصفه "حماية".[7] وقد رافقت ذلك ممارساتٌ ترهيبيّة، من بينها إطلاقُ نارٍ تحذيريٌّ أو إلحاق أضرار بالممتلكات، الأمر الذي عمّق الإحساس بأنّ هذه الأفعال ليست اعتداءات عشوائيّة، بل هي أدواتُ ضغطٍ منظَّمةٌ تُستخدم لفرض السيطرة وبثّ الخوف في فضاء المدينة العامّ.[8]

بلغ هذا المسار مرحلة مفصليّة مع قضيّة صاحب المحلّ التجاريّ علي إبراهيم زبيدات (أبو إبراهيم)،[9] الذي تحوّلت قضيّته إلى محطّ اهتمام وتركيز في الخطاب المحلّيّ والإعلاميّ. فقد أُفيد أنّ أبا إبراهيم قد تعرَّضَ لتهديدات على خلفيّة رفضه دفع "الخاوة"، واستمرّت الضغوط عليه بعد هذا الرفض.[10] وفي خطوة خرجت عن نمط الاستجابة الفرديّة الصامتة، صرّح أبو إبراهيم بموقفه علنًا، ورفض الخضوع للابتزاز، وأقام خيمة اعتصام احتجاجيّ، نَقَلَ من خلالها القضيّة من إطارها الشخصيّ إلى حيّز عامّ مفتوح أمام المجتمع المحلّيّ.

أدّت هذه الخطوة إلى إحداث تغيير ملموس في طريقة تفاعل السكّان مع سلسلة الأحداث المتراكمة؛ فقد خرج العنف من كونه مسألة تُدار ضمن دوائر ضيّقة أو تُواجَه باستجابات فرديّة متفرّقة، إلى كونه قضيّة مطروحة في الحيّز العامّ المحلّيّ. فإقامة خيمة الاعتصام لم تقتصر دلالتها على الاحتجاج على تهديد صاحب محلّ تجاريّ بعينه، بل مثّلت فعلًا علنيًّا كسر نمط التعامل الصامت مع ظاهرة الخاوة، وأعاد طرحها بوصفها مسألةً تَمُسُّ الأمن الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمدينة بعامّة، ورفَعَ ثقة المواطنين بضرورة وإمكانيّة مواجهتها. وبِذا، شكّلت الخيمة نقطة تجمُّع رمزيّة سمحت بتبادل المواقف، وبلورة خطاب جماعيّ رافض للابتزاز ولعجز منظومات الحماية القائمة.

خيمة الاعتصام: من حيّز للاحتجاج التقليديّ إلى منصّة للتسييس، وللدعم والمؤازرة

ومع اتّساع التفاعل حول هذه الخطوة -سواء أكان ذاك عبْر الحضور الميدانيّ أَمْ عبْر النقاشات التي دارت في الفضاء المحلّيّ- بدأت في التكوُّن تدريجيًّا ملامحُ حراكٍ أوسع، لم ينطلق من تنظيم سياسيّ مُسْبَق، بل من التقاء تجارب فرديّة متشابهة وجدت في هذا الفعل العلنيّ إطارًا جامعًا للتعبير. وعلى ذلك، لا يمكننا قراءة الاحتجاجات التي شهدتها سخنين ثمّ الداخل عمومًا بوصفها استجابة مباشرة لحادثة محدَّدة، بل جاءت نتيجةً ومحصِّلةً لمسار تصاعديّ من العنف المنظَّم والضغط اليوميّ بلغ حدًّا لم يَعُدْ فيه الصمت أو التكيُّف الفرديّ خيارًا قابلًا للاستمرار، ودفع فاعلين محلّيّين إلى نقل الخوف من حيّزه الفرديّ إلى فعل جماعيّ مفتوح.

7. أُعْتُمِدَ في هذا على شهادات شفويّة يعرفها كاتب الورقة وتتداولها اللجنة الشعبيّة والقيادات المحلّيّة.

8. بالإمكان مراجعة الخطابات في خيمة التضامن التي أُقيمت بجانب سوبر ماركت علي إبراهيم زبيدات.

9. اخترنا أن نكتب الاسم ثلاثيًّا متبوعًا بكنية صاحبه، كي لا يختلط الأمر على القارئ فيظنّ أنّ أبا إبراهيم وكاتب هذه السطور هما الشخص نفسه. التشابه بين الاسمين -اسم كاتب هذه السطور واسم أبي إبراهيم- هو في الاسم الشخصيّ واسم العائلة فقط.

10. مكان الأخبار [مكان الأخبار]. (2026، 20 كانون الثاني). استكمالًا لموضوع الإضراب في سخنين. **فيسبوك**. مكان الأخبار.

في المرحلة اللاحقة، شهدت خيمة الاعتصام تطوُّرًا تدريجيًّا في وظيفتها ودلالتها، إذ تحوّلت من فعل احتجاجيّ محدود إلى منصّة دعم ومؤازَرة، إذ استقبلت زيارات تضامنيّة من شخصيّات محلّيّة ووفود من بلدات عربيّة مختلفة، وأسهمت في توسيع دائرة النقاش حول ظاهرة الخاوة والعنف. ومع اتّساع هذا الزَّخْم، أعلن القائمون على الاحتجاج إضرابًا شاملًا، باعتباره أداةَ ضغطٍ جماعيٍّ ترمي إلى نقل القضيّة من حيّز التضامن الرمزيّ إلى فعل منظَّم، قبل أن ينضمّ إليه لاحقًا عدد كبير من اللجان الشعبيّة المحلّيّة، وأُطُر المجتمع المدنيّ، وقبل أن تفرض تلك الحراكات نفسها على لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة. في هذا السياق، شهدت سخنين مظاهرة حاشدة تحوّلت الى مظاهرة قطْريّة شارك فيها عشرات الآلاف، شكّلت ذروةَ التصعيد داخل المدينة، وأكّدت انتقال الاحتجاج من مستوى محلّيّ إلى مستوى جماهيريّ واسع.[11] وتبع ذلك تنظيمُ مظاهرة أخرى في تل أبيب بدعوة من لجنة المتابعة.[12]

ولم يقتصر اتّساع الحراك على الامتداد الجغرافيّ أو العدديّ، بل تجلّى أيضًا في انخراط قِطاعات مهنيّة محلّيّة بصورة منظَّمة نسبيًّا، عبْر بيانات دعم، ومبادرات تضامنيّة، ونشاطات قِطاعيّة عبّرت عن موقف واضح من ظاهرة العنف والخاوة. فقد شهدت المدينة تحرُّكات شارك فيها أطبّاء ومحامون وطلبة وأُطُر شبابيّة وأكاديميّة، نظّموا وقفات، وندوات، ورسائل احتجاج جماعيّة، وهو ما أضفى على الحراك طابعًا يتجاوز العفْويّة الأولى إلى مستوى من الاصطفاف المهنيّ الواعي. هذا الانخراط القِطاعيّ عكس إدراكًا متزايدًا أنّ مسألة العنف لم تَعُدْ شأنًا أمنيًّا محدودًا أو قضيّة تخصّ فئة بعينها، بل باتت تمسّ شروط العمل، والتعليم، والصحّة، والحياة العامّة، وهو ما شكّل نموذجًا لقي تجاوبًا على المستوى القطْريّ.

علاوة على هذا، شكّل هذا الالتفاف المهنيّ مؤشّرًا على انتقال الاحتجاج من دائرة التضامن الشعبيّ العامّ إلى بنْية أوسع من التعبئة المجتمعيّة المتعدّدة المستويات، حيث باتت المشارَكة غير مقتصرة على المتضرّرين تضرُّرًا مباشرًا، بل انخرطت فيها فئات ترى في استقرار المدينة واستعادة الأمان شرطًا لاستمرار أداء دَوْرها المهنيّ والاجتماعيّ. إذًا، لقد اتّسم الحراك في سخنين بطابع شموليّ نسبيًّا، عكَسَ تقاطُع المصالح والهواجس بين فئات مختلفة، وأظهر قابليّة القضيّة للتحوُّل إلى أرضيّة جامعة عابرة للانقسامات التنظيميّة أو الحزبيّة.

لماذا سخنين على وجه التحديد؟ وهل هي استثناء؟

ليس في الإمكان قراءة انفجار الاحتجاج في سخنين ومدى الالتفاف حوله بمعزل عن موقع المدينة في الذاكرة السياسيّة التي تخصّ الاحتجاج داخل الداخل الفلسطينيّ. فقد التقى تصاعُد العنف والخاوة بوجود مدينة تمتلك تقليدًا متراكمًا من الفعل الجماعيّ، ارتبط بمحطّات مفصليّة في العمل الجماهيريّ الفلسطينيّ. لذا، لم تظهر مواجهة الجريمة كاحتجاج اجتماعيّ معزول، بل كإعادة توظيف لأدوات الاحتجاج المتجذّرة في المدينة (الإضراب؛ الاعتصام؛ التظاهر) في ساحة الأمن الاجتماعيّ الداخليّ، وهو ما سمح بتحويل التذمُّر المحلّيّ إلى فعل جماعيّ واسع. هذا الإرث المبنيّ كذلك على إرث المدينة ومُثلّثها (عرّابة ودير حنّا- بالإضافة إلى سخنين نفسها) المرتبط بيوم الأرض[13] لا يعمل بوصفه سببًا للاحتجاج مباشِرًا، لكنّه يوفّر بيئة تسمح بتجذُّر الفعل حين تتوافر شروطه. وذلك أنّه يزداد فَهْم هذه المكانة وضوحًا عند النظر إلى الموقع الرمزيّ الذي تحتلّه

11. زيداني، نايف. (2026، 22 كانون الثاني). عشرات آلاف الفلسطينيين يحتجون في الداخل ضد العنف والجريمة. العربي الجديد.

12. شعلان، حسن. (2026، 31 كانون الثاني). الآلاف يتظاهرون في تل أبيب: "النضال سوف يستمر لغاية تحقيق الهدف- بدون عنف، بدون جريمة، بدون خاوة". واينت. [بالعبرية]

13. انظروا: بشير، نبيه. (2006). **يوم الأرض ما بين القوميّ واليوميّ**. حيفا: مدى الكرمل.

المدينة في الذاكرة السياسيّة لفلسطينيّي الداخل؛ إذ ليس من قَبيل المصادفة أن تنطلق شرارة الاحتجاج من سخنين، المدينةِ التي تُعَدّ في المخيال السياسيّ لدى فلسطينيّي الداخل إحدى الساحات التي يَختبر فيها الفعلُ الاحتجاجيّ قدرتَه على الحشد والنجاح. فثمّة إدراك واسع أنّ القضايا الجماعيّة ذات الطابع الوطنيّ أو العامّ تجد في سخنين فضاءً قادرًا على إطلاق احتجاجات واسعة. وقد ارتبط هذا الموقع الرمزيّ بتاريخ المدينة في محطّات مفصليّة -وعلى رأسها أحداث يوم الأرض (عام 1976)- أسهمت في ترسيخ سخنين بوصفها إحدى بؤر الفعل الجماهيريّ في الداخل الفلسطينيّ.[14]

ويزداد هذا البعد وضوحًا عند النظر إلى الأحداث في ظلّ السياق السياسيّ الأوسع الذي تزامن معها، وبخاصّة الحرب على غزّة وما رافقها من مُناخٍ اتّسم بتقييدِ المجال العامّ، وتصاعُدِ مستويات الملاحَقة، والخوفِ من التعبير السياسيّ المباشر داخل الداخل الفلسطينيّ. في مثل هذه الظروف، غالبًا يعاد توجيه أشكال الاحتجاج نحو قضايا اجتماعيّة داخليّة أقلّ عرضة للملاحَقة المباشرة، لكنّها في الوقت ذاته تسمح بتفريغ توتُّر سياسيّ واجتماعيّ متراكم. من هذا المنظور، في الإمكان قراءة الحراك ضدّ الجريمة في سخنين بوصفه أيضًا مَنْفذًا جزئيًّا لطاقات احتجاجيّة تراكمت في سياق سياسيّ مغلق نسبيًّا. فالمواجَهة مع الجريمة وفّرت إطارًا شرعيًّا للاحتجاج الجماعيّ في لحظة كان فيها التعبير السياسيّ المباشر حول الحرب محفوفًا بالمخاطر، وهو ما أتاح لإرث المدينة النضاليّ أن يظهر في معركة اجتماعيّة ملحّة، دون أن ينفصل بالكامل عن المُناخ السياسيّ الذي تَشكَّلَ فيه.

إلى جانب هذا، تمتلك سخنين بنْية أهليّة وشبكات اجتماعيّة قادرة على تحويل الغضب المتراكم إلى فعل جماعيّ قابل للاستمرار، لا بمعنى التنظيم السياسيّ الصارم، بل من حيث القدرة على خلق حدّ أدنى من التوافق المحلّيّ حول شرعيّة الاحتجاج. فحجم المدينة، وتوازناتها الداخليّة، وتاريخها النضاليّ سمح بأنْ يُنظر إلى الفعل الاحتجاجيّ بوصفه تعبيرًا عن مصلحة جماعيّة، لا مغامرة فرديّة أو فئويّة. ومن هنا، تحوَّلَ الحدث المحلّيّ في سخنين إلى مرجعيّة ضمنيّة لبقيّة البلدات، لا لأنّ المدينة تُقدَّم بوصفها نموذجًا يُحتذى به، بل لأنّها شكّلت نقطةَ انطلاقٍ ممكنةً للفعل الاحتجاجيّ يمكن لبقيّة البلدات مقارنة شروطها وتقدير إمكان تكرارها.

لماذا هذا التضامن العارم من البلدات العربيّة؟

لا يمكن اختزال التضامن الواسع، الذي أبدته بلدات عربيّة مختلفة مع أحداث سخنين، في بعد عاطفيّ أو أخلاقيّ صِرْف، بل ينبغي أن يُقرأ بوصفه تعبيرًا عن تحوُّل في إدراك جماعيّ لطبيعة الأزمة وحدود التعامل معها. فقد حمل خطاب الالتفاف حول سخنين مفردات لافتة، ركّزت على "الفرصة"، وَ"كسر حاجز الخوف"، وَ"إعادة المبادرة للمجتمع"؛ وهي تعابير تشير إلى أنّ المدينة لم تُرَ مجرَّد ضحيّة للعنف، بل إنّها نقطة اختبار لإمكانيّة استعادة الفعل الجماعيّ في مواجهة الجريمة المنظَّمة. إذًا، لم يكن التضامن مجرّد استجابة آنيّة، بل كان استثمارًا رمزيًّا في نجاح تجربة يمكن لها أن تفتح أفقًا مختلفًا للتعامل مع الظاهرة. بل يمكن القول إنّ التفاعل مع سخنين تجاوَزَ منطق التعاطف ليقترب من منطق التماهي. ولم يكن التضامن إضافة خارجيّة على الاحتجاج، بل كان أحد شروط تمدُّده؛ إذ وفّر له شرعيّة عابرة للمكان، ومنحَهَ القدرة على الانتقال من مستوى الاحتجاج المحلّيّ إلى لحظة كاشفة لتحوُّلٍ أوسع في أنماط الفعل الجماعيّ والمساءلة داخل المجتمع العربيّ في الداخل الفلسطينيّ.

14. انظروا المرجع السابق.

وقد عكس هذا الخطاب إدراكًا واسعًا أنّ ما جرى في سخنين يمثّل مفترَقًا محتمَلًا: إمّا أن تتكرّس فيه معادَلة الصمت والتكيُّف، أو أن يتحوّل إلى بداية معادلة جديدة عنوانها المواجَهة العلنيّة المنظَّمة. لذا، بدا أنّ قِطاعات واسعة في بلدات أخرى لم تتعامل مع الاحتجاج باعتباره شأنًا محلّيًّا، بل بوصفه ساحة اختبار لقدرة المجتمع العربيّ على إعادة تعريف علاقته بواقع العنف. فنجاح سخنين في تثبيت معادلة احتجاجيّة مستمرّة كان يعني، ضمنيًّا، إمكان نقل النموذج إلى أماكن أخرى؛ وإخفاقها كان سيعني إعادة إنتاج الإحساس بالعجز الجماعيّ.

كذلك كشف الالتفاف الواسع عن منطق مصلحيّ جماعيّ، لا بمعناه الضيّق، بل بمعناه الوجوديّ الاجتماعيّ. فقد أدركت بلدات عديدة أنّ كسر منطق الخاوة والعنف في مدينة واحدة قد يخلق أثرًا ردعيًّا أو معنويًّا يتجاوز حدودها، وأنّ تثبيت سابقة احتجاجيّة ناجحة يعيد رسم حدود المقبول اجتماعيًّا. لذا، جاء التضامن بوصفه مشارَكة في معركة يُنْظَر إليها على أنّها مشترَكة، لا بوصفه تضامنًا مع قضيّة تخصّ الآخرين. ومن هنا تحوَّلَ الدعم إلى فعل انخراط مباشر في تثبيت التجربة وحمايتها، لأنّ نجاحها يُعَدّ نجاحًا جماعيًّا، وإخفاقها يُعَدّ انتكاسة عامّة.

إلى جانب ذلك، كشف خطاب الالتفاف عن رغبة في إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والجريمة من موقع الفاعل لا المتلقّي. فقد برزت في البيانات والتصريحات إشارات متكرّرة إلى ضرورة "عدم ترك سخنين وحدها"، وتلك عبارة تحمل بعدًا رمزيًّا يتجاوز المدينة نفسها؛ إذ تعكس خوفًا من عزل أيّ مبادرة احتجاجيّة وإضعافها، كما تعكس إدراكًا أنّ تفكيك منطق العنف يحتاج إلى تكتُّل عابر للبلدات. فإذًا، كان التضامن شرطًا من شروط تحوُّل الاحتجاج إلى محطّة جامعة شكّلت لحظة وعي جماعيّ بإمكان فتح جبهة جديدة ضدّ الجريمة تقوم على الفعل العلنيّ المنظَّم بدلًا من التكيُّف الصامت.

خاتمة

قصارى القول أنّ أحداث سخنين تكشف عن تحوُّل ملموس في المزاج العامّ تجاه مسألة العنف والجريمة داخل الداخل الفلسطينيّ، لا من حيث حجم الغضب فحسب، بل كذلك من حيث طبيعة التعبير عنه وأفقه السياسيّ الاجتماعيّ. فقد أعادت هذه الأحداث طرح سؤال العلاقة بالجريمة باعتبارها حالة قابلة للمواجَهة لا للتكيُّف، وأبرزت تآكُلَ القبول الضمنيّ بالتطبيع مع العنف اليوميّ. علاوة على هذا، ظهر في الخطاب العامّ تصاعُدٌ ملحوظ في الدعوة إلى خطواتٍ تصعيديّة أكثر تنظيمًا واستمراريّةً، خطواتٍ تتجاوز الاحتجاج الرمزيّ أو ردود الفعل الموضعيّة، ومن ذلك -على سبيل المثال- التفكيرُ في أدوات ضغط جماعيّة قادرة على إحداث أثر يتجاوز حدود المدينة الواحدة. هذا التحوُّل في النبرة يعكس انتقالًا من منطق الشكوى إلى منطق المبادرة، ومن التعامل مع الجريمة بوصفها مشكلة أمنيّة معزولة إلى اعتبارها قضيّة تمسّ شروط الحياة العامّة والكرامة الجماعيّة.

وفي الوقت ذاته، أظهرت سخنين قدرة حدثٍ محلّيّ على توليد أثر معنويّ يتجاوز نطاقه الجغرافيّ؛ فقد تحوّلت إلى مرجعيّة رمزيّة ألهمت بلدات أخرى لإعادة النظر في حدود الممكن في مواجهة العنف. لم يكن الإلهام قائمًا على نموذجٍ مثاليٍّ يُحتذى، بل على الإحساس بأنّ كسر حاجز الخوف في مكان واحد يفتح نافذة لاحتمال تكراره في أماكن أخرى. ومن هنا، في الإمكان قراءة ما جرى بوصفه إشارة إلى طَوْر جديد محتمَل في الحراك الشعبيّ ضدّ الجريمة، عنوانه توسيعُ دائرة الرفض العلنيّ، وتعزيزُ التضامن العابر للبلدات، وبناءُ مِساحات مشترَكة تعيد تعريف العلاقة بين المجتمع وواقع العنف على أساس الفعل الجماعيّ لا التكيُّف الصامت.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية